قوله تحليلها اي الذي تطلب عنده لا الذي توجد فيه فانه القلب كما سبقه فالمراد هو المعبر عنه بالزمن فيما سبقه قوله لان الثلاثة الاول هنا سنة ناقشهم الشيخ بانه لا ينتج عدم الوجوب الا بزي ان غسل اليدين للكوعين سنة ومع ذلك يجب غسلهما بنية الجنابة ولك ان تقول مراد الشراح انه لا يتعلق بها غير السنية واعلم انه ينبغي المحافظة على المضمضة والاستنشاق في الغسل والوضوء ان الواجب في الوضوء غسل الوجه وهو اسم لما يواجهه واما الغسل فالواجب فيه التعميم قوله منه وجوب لتغييبه ان قلت هو انما ذكر مطلق الوجوب قلت لو كان واجبا لغيره لاكتفى عنه بقوله وتعم ظاهر الجسد قوله المدرك اي الادلة من السنة مثلا وغاية الاستحسان ان الوجوب ان الدلك هو الفارق بين الغسل والاضافة او الغسل قوله باليد تعيين اليد انما هو في باب الوضوء على ما مر فذكره هنا في غير محله كما بعده قوله من حيث هو فسر الشيخ حيثية الاطلاق بقوله اي سواء قلنا انه واجب لتغييبه او لغيره ولعل الاصح ان معناها لا بقيد بحمل تحسسوه بل في العطف او الظهر الخ قوله فقول الزرقاني الخ هذا الكلام لا يتفرع على ما قبله بل هو خلاف المتبادر فاقله الامر اليه الى الغاية الواو وحاصل ما افاده الشيخ انا ان الحرقة واليد في درجة واحدة وبعدها الاستنابة وقد اكد الرماصي التشديد في الدلك المختلف فيه الى هذا الحد قال ولم يبلغنا ان احدا من السلف اضمر قد للدلك قوله والا لم يمنع قياس الخ قرر الصغير المنع وكان وجهه ان الدلك

نظنة

نظنة الابد قوله ينبغي وجه التخصيص الاتفاق الظاهر منه انه غسل وجهه في وضوء فلم يجزه في غسله وفي الحقيقة لا تخصيص لان الذي لا يجزيه ما تحته الشعر وهو لم يغسله قوله بخيط او خيطين اي فلم يشقه والا نقض فيهما وسبق تفصيله قوله او كراهته هو الذي ينبغي لانه يخل بالمروءة الآن ونوع تشبيه بالنساء قوله زاد الخطاب الخ لم يرد بالجاعل ما في بعض النسخ وكذا الفيشي بعد لان معنى اصطلاحه انه ان يرد فحناه كذا والا يلزم ان يرد ايما نظير ما قالوه في اصطلاح البيضاوي خليد فلا حاجة لادعاء القفلتة الذي في الحاشية قوله الاستنثار وكان غيره ادرجه في الاستنشاق كما ادرج المج في المضمضة لكنه لم يصنع مثل ذلك في الوضوء قوله فرضا اي تتوقف صحة العبادة عليه والا تتوقف الطهارة بالشروع كما سبقه في بحث الرفغين قوله منه الشيخ مشايخي هذا الكلام الواقع لج قوله لانا يسلم رأس الاصبع اي قبل ادخاله قوله او السبابة لعله الظاهر لانه الذي يدلك اولا السماخ وقد ينبغي ان ينبغي المحافظة عليهما لقول بعض العلماء بفرضيتهما واعلم ان التحقيق ما افاده المص من ان هذه السنة للغسل لا للوضوء المتقدم قبل لانه في الحقيقة جزء من الغسل لا وضوء مستقل قوله ظاهره الاقتصار الخ الظاهر كما في الحاشية جريان ما هنا على ما سبق في الوضوء وعبر بالظاهر لانهم قد يطلقون التسمية على مجموع البسملة قوله وايضا انا يقال الخ الاولى حذف هذا الوذكره اولا على طريقة العلة لقوله وظاهره الاقتصار الخ قوله ينبغي او غيره لان العلة وهي وقوع الغسل على اعضاء ظاهرة موجودة فيها قوله والا وجد البدء الخ فيه ان الواجب البدء بالاذن قبل غسل محل الاذن ليحصل الوجب وكلامنا في بدء الخ